



الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

البند ١٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أوجه انتباه الجمعية العامة الآن إلى البند الفرعي (أ) من البند ٧٤ من جدول الأعمال "المحيطات وقانون البحار". يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت أن تختتم نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٧٤ من جدول الأعمال، والبند ٧٤ من جدول الأعمال ككل في جلستها العامة ٧٧، المعقودة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في الوثيقة A/69/722، يبلغ الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأن ١٣ دولة عضوا لا تزال متأخرة عن تسديد اشتراكها المالية للأمم المتحدة. بموجب أحكام المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة،

وأفهم أنه سيكون من المرغوب فيه أن تعيد الجمعية نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٧٤ من جدول الأعمال، لكي تنظر في المقترحات التي يمكن أن تعرض عليها خلال الجزء المستأنف من الدورة. هل لي إذن أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (أ) من البند ٧٤ من جدول الأعمال؟

لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكه المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها.

هل لي أن أعتبر، إذن، أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/69/722؟

تقرر ذلك.

تقرر ذلك.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



أود الآن أن أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع المقرر A/69/L.46، بعنوان "طرائق تنفيذ عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، أود أن أسجل البيان التالي عن الآثار المالية نيابة عن الأمين العام، عملاً بالمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب الفقرة ٢ (ج) من مشروع المقرر، تقرر الجمعية أن الوثيقة الختامية التي ستعد لاعتمادها في مؤتمر القمة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ قد تشمل العناصر الرئيسية التالية: الإعلانات والأهداف والغايات المتعلقة بالتنمية المستدامة؛ ووسائل التنفيذ والشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ والمتابعة والاستعراض. وبالإضافة إلى ذلك، تقرر الجمعية، بموجب الفقرة ٢ (و) من مشروع المقرر، قيام الميسرين المشاركين بإعداد المشروع الأولي للوثيقة الختامية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على أساس الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء ومع الأخذ في الاعتبار المناقشات الموضوعية في إطار عملية المفاوضات الحكومية الدولية، وسيُعرض المشروع على الدول الأعضاء بحلول شهر أيار/مايو ٢٠١٥ لمناقشته في إطار المفاوضات الحكومية الدولية. وعملاً بالفقرة ٢ (ج) و (و) من مشروع المقرر، سيشكل طلب إعداد وثيقة ختامية إضافة إلى عبء إعداد الوثائق الواقع على عاتق إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وبناء على ذلك، سيلزم توفير موارد إضافية.

لكن لا يزال يتعين على الجمعية الآن اتخاذ قرار بشأن المعايير المحددة للوثيقة الختامية. لذلك، وفي غياب معايير محددة للوثيقة الختامية، ليس من الممكن في الوقت الحاضر تقدير الآثار المترتبة على الموارد من متطلبات التوثيق. وبناء على قرار من الجمعية العامة بخصوص المعايير المحددة للوثيقة

البندان ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

(أ) التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع المقرر (A/69/L.46)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن البند ١٣ من جدول الأعمال وبنده الفرعي (أ)، بالاشتراك مع البند ١١٥ من جدول الأعمال، واتخذت القرار ١٥/٦٩، "إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)" خلال جلستها الحادية والخمسين التي عقدتها في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويذكر الأعضاء أيضاً أنه بموجب البند الفرعي (أ) من البند ١٣ والبند ١١٥ من جدول الأعمال، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٠٨/٦٩، المعنون "تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة المنشأة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦" في جلستها الخامسة والستين التي عقدت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويذكر الأعضاء أيضاً أنه تحت نفس البنود، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٤٤/٦٩، المعنون "تنظيم مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، والقرار ٥٥٠/٦٩، المعنون "مواعيد اجتماعات عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" في جلستها العامة السابعة والسبعين المنعقدة بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. نتقل الآن للنظر في مشروع المقرر A/69/L.46.

القرارات إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة، في كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بالجهود الاستثنائية التي بذلها الميسرون الذين قاموا بصياغة المقرر ٦٩/٥٥٠، خاصة بغرض معالجة الآثار المترتبة في الميزانية وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة. وقد أُتخذ ذلك المقرر في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويمكن حل جميع المسائل المرتبطة بالميزانية من خلال المقرر المذكور، لو قدمت المعلومات في الوقت المناسب. والأمانة العامة مدعوة لضمان عدم تكرار ما حصل.

ويرى وفد بلدي أنه من المهم عندما تصبح تفاصيل الوثيقة الختامية واضحة وإجراء العمليات الحسابية، بذل أقصى الجهود لاستيعاب الموارد اللازمة للوثيقة الختامية في الميزانية الحالية. غير أنه إذا تَرَتَّبَت أي آثار في الميزانية البرنامجية، فينبغي مناقشة هذا الأمر على نحو سليم. بمعرفة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة.

واسمحوا لي أن أؤكد للجمعية أن وفد بلدي سيستمر في المشاركة البناءة في مناقشة اعتماد وثيقة ختامية هادفة حقاً في أيلول/سبتمبر.

السيدة ماريكل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الرئيسين المشاركين على ما أظهره من قيادة خلال هذه العملية، ونشكر أيضاً زملائنا على المرونة والروح البناءة، الأمر الذي مكنا جميعاً من الوصول إلى توافق في الآراء بشأن المقرر الهام ٦٩/٥٥٥.

وتشير الولايات المتحدة إلى أن الفقرة ٤ تنص على أنه "يتعين اعتماد الوثيقة الختامية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بتوافق الآراء". ونحن عازمون على بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى توافق في الآراء. وإذا لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء على الرغم من بذل أفضل الجهود، فإن استخدام

الختامية، سيقدم الأمين العام التكاليف التفصيلية لهذا الطلب، وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية.

وعليه، لن يترتب على اعتماد مشروع المقرر A/69/L.46 أي آثار مالية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/69/L.46، بعنوان "طرائق تنفيذ عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/69/L.46؟

اعتمد مشروع المقرر A/69/L.46 (المقرر ٦٩/٥٥٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثلة اليابان.

السيدة ميانو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): إن اليابان ترحب باعتماد المقرر المعنون "طرائق تنفيذ عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥". وأشكر الميسرين المشاركين، وموظفيهم على الجهود الدؤوبة وأشيد بالمشاركة البناءة لجميع الدول الأعضاء المعنية. كما أود أن أعرب عن موقفنا إزاء البيان الذي أدلت به الأمانة العامة بشأن الآثار المترتبة المحتملة على الميزانية، فيما يخص الوثيقة الختامية.

ويرى بلدي أنه من المخيب للآمال للغاية تأجيل اعتماد المقرر إلى اليوم، ليس بسبب أي اختلافات جوهرية بين الدول الأعضاء، بل لأن الأمانة العامة قد أثارَت احتمال ترتب آثار في الميزانية البرنامجية، بعد انقضاء الموعد النهائي لتقديم مشاريع

وفيما يتعلّق بأهمية التوصل إلى وثيقة توافقية لاعتمادها في مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر، فإننا نتفق مع ذلك اتفاقاً تاماً ونلاحظ أن هذا هو النهج الذي تتبعه في جميع مشاركاتنا في الأمم المتحدة. ولا نفسر الفقرة ٤ بأي حال من الأحوال على أنها تعدّل الأحكام ذات الصلة من النظام الداخلي للجمعية العامة.

ويود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء التقدّم بالشكر للميسرين المشاركين، وهما الممثلان الدائم لـ كينيا وأيرلندا، على توجيههما وقيادتهما، وتتطلع إلى المشاركة البناءة والإيجابية في مناقشاتنا بشأن خطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١٣ من جدول الأعمال وفي البند ١١٥ من جدول الأعمال. **البند ١٢٣ من جدول الأعمال (تابع)**

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(هـ) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية

مشروع القرار (A/69/L.51)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية أشرت مناقشتها بشأن البند ١٢٣ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية (أ) إلى (ذ) في جلستها العامة الـ ٤٨، المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

أعطى الكلمة الآن لممثل غرينادا ليعرض مشروع القرار A/69/L.51.

السيد أنطوان (غرينادا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/69/L.51، المعنون "التعاون بين الأمم

كلمة "يتعين" يعني أن القواعد من ٨٢ إلى ٩١ من النظام الداخلي للجمعية العامة ستطبق على اعتماد الوثيقة الختامية. ونحن بطبيعة الحال على ثقة بأن جميع الوفود تتشاطر هدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية لما بعد عام ٢٠١٥ بغية توطيد عالمية جدول الأعمال وأهميته. ونحن مصممون على تحقيق هذا الهدف ونقدّر أن الدول الأعضاء تشاطرنا الالتزام نفسه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في شرح الموقف.

أعطى الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد برقواوي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

نرحب بالمقرر ٥٥٥/٦٩، بشأن طرائق تنفيذ عملية المفاوضات الحكومية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥، والذي يوفر إطاراً مفيداً لعملنا الجماعي في المستقبل. وفيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى، يسرنا أن المقرر يتيح لها فرصة المشاركة في مداولاتنا على نحو لا يقل انفتاحاً عن الترتيبات التي استخدمت خلال دورة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ويفضل أن يتم ذلك بطريقة تعزز المزيد من المشاركة والمساهمات.

ونحن راضون بالطريقة التي وضعت بها خريطة الطريق المؤقتة في المقرر، إلا أننا نؤكد أيضاً على أن المرونة في هذا المقرر والتي تُلزم الميسرين المشاركين بتعديل جدول الاجتماعات تُلغي الحاجة إلى استصدار مقرر إضافي من الجمعية العامة بشأن هذه المسألة. وسيكون إدخال تعديلات كهذه على خريطة الطريق ضمن ولاية الميسرين المشاركين. وإذا اعتُبرت التعديلات ضرورية، فسيكون من المهم بطبيعة الحال أن تُبلّغ الدول الأعضاء بها في أقرب وقت ممكن.

لذا، تكرر الجمعية العامة في مشروع القرار دعوتها لمنظومة الأمم المتحدة إلى تكثيف المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لكي تكون أكثر قدرة على معالجة أوجه الضعف الفريدة والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة فيها، بما في ذلك من خلال التنفيذ المستدام والفعال لنتائج المؤتمرات الدولية الثلاثة بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي عقدت في بربادوس وموريشيوس وساموا، على الترتيب.

وفي مجال السلام والأمن، تعترف الجمعية العامة في مشروع القرار بإطلاق البرنامج الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ دعماً لاستراتيجية الجماعة الكاريبية بخصوص الجريمة والأمن. وعلى الرغم من أننا مسرورون بإبرام مذكرة التفاهم بين مكتب الأمم المتحدة والوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية للجماعة الكاريبية، فإننا نؤكد من جديد الضرورة الملحة لإعادة فتح المكتب الإقليمي لهذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة. ويجب أن يسير التزام الأمم المتحدة بدعم الجماعة في تحقيق أهدافها جنباً إلى جنب مع التزامها بالبقاء على أرض الواقع.

وبالنظر إلى المستقبل، هنالك العديد من فرص تعزيز التعاون. وقد أقر قادة الجماعة الكاريبية خطة استراتيجية للجماعة الكاريبية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وكما هو معترف به في مشروع القرار، تسلط الخطة الضوء على ١١ من المجالات ذات الأولوية العالية. وتأمل الجماعة الكاريبية في أن تساعدنا هذه المجالات ذات الأولوية في توفير التركيز الاستراتيجي لمزيد من التعاون، فيما نحسن التنسيق والاتساق مع الأمم المتحدة بما في ذلك من خلال الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

المتحدة والجماعة الكاريبية“، نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ومقدمي مشروع القرار.

يجسد مشروع القرار آخر التطورات في أنشطة التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانة الجماعة الكاريبية، على نحو ما يوثقه تقرير الأمين العام (A/69/228)، والمجالات الأخرى التي كان التعاون فيها حاسماً بين الأمانتين والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية للنهوض بالأهداف الإقليمية القائمة منذ أمد بعيد.

وترحب الجماعة الكاريبية، في مشروع القرار هذا، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة بشأن مسائل مثل أمن المواطنين والأمراض غير المعدية وتغير المناخ، وهي تمثل بعض المجالات البالغة الأهمية والتي أسست الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية بخصوصها شراكات دائمة ومهمة. وتماشياً مع النداءات الواردة في القرارات السابقة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية، يتضمن المشروع كذلك طلباً إلى الأمين العام، بالاشتراك مع الأمين العام للجماعة الكاريبية، للاستمرار في تقديم المساعدة في تعزيز التنمية وصون السلام والأمن داخل الجماعة الكاريبية.

وبالنسبة إلى الجماعة الكاريبية، تنتج العديد من التحديات التي تواجهها، سواء كانت متصلة بالتنمية أو الأمن، عن ظواهر عالمية مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والآثار المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي طال أمدها. وهذه الأخيرة نفسها قد عرّضت مسيرة التنمية للخطر وعرقلت النمو الاقتصادي في الجماعة الكاريبية. وفي هذا الصدد، تواصل الجماعة الكاريبية التأكيد على أهمية توفير التمويل الميسور والكافي والذي يمكن التعويل عليه للتنمية، وتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة لبناء القدرات سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة.

أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار: الأرجنتين، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بولندا، تركيا، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، الجزائر، جورجيا، ساموا، السويد، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كازاخستان، كرواتيا، كندا، لبنان، لكسمبرغ، نيوزيلندا، هندوراس، اليونان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية

العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.51؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.51 (القرار ٦٩/٢٦٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية

العامة ترغب في احتتام نظرها في البند الفرعي (هـ) من البند

١٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

في عام ٢٠١٥، وإذ نبدأ رسم الطريق الذي سيتبع صوب وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وهيكل تمويل التنمية والنظام الجديد لتغير المناخ وإطار للحد من أخطار الكوارث كي يجل محل الإطار الحالي، تؤكد الجماعة الكاريبية استعدادها والتزامها بالعمل مع الأمم المتحدة ومن خلالها لكفالة أن تظل هذه الهيئة المحفل الرئيسي للنهوض بالاستجابات العالمية للتحديات العالمية التي لا تحصى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في

مشروع القرار A/69/L.51، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)

(تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، ومنذ تقديم مشروع

القرار وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة A/69/L.51،